العرب
الإثنين 2020/08/24
السنة 43 العدد 11799

مصر تفتح الصحراء أمام المستثمرين لاستكشاف الثروات المعدنية المنسية

استهداف استثمارات أجنبية بنحو مليار دولار بحلول 2030

فتحت مصر الصحراء أمام الشركات الأجنبية لضخ المزيد من الاستثمارات في قطاع التعدين والعمل على تحفيزه على المزيد من استكشافات مكامن الثروة الطبيعية بعد عقود من صرف النظر عن هذا المجال الحيوي لصالح التركيز على قطاع النفط والغاز.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - وجه الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي قبل أيام بصياغة رؤية استراتيجية شاملة لتطوير قطاع التعدين، بهدف تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية واستكشاف الثروات المعدنية

ووضعت التوجيهات الرئاسية قطاع الثروة المعدنية على خارطة الاستثمارات التعدينية بعد غيابه عن الساحة على مدى عقود، لأن سرعة تحركات السيسي تفوق بكثير سرعة الوزراء والمسؤولين المصريين.

وظهرت هذه التحركات في المشروعات القومية العملاقة منها حفر قناة السويس الجديدة، والتي كان مقررا لها ثلاث سنوات، إلا أنه جعل المشروع ينتهي في عام.

وقال جمال القليوبي أستاذ الطاقة والتعدين بالجامعة الأميركية في القاهرة لـ"العرب" إن قانون الثروة المعدنية الجديد "أتاح للدولة التعامل مع ثرواتها المعدنية بنوع من القيمة المضافة".

وأوضح أن هذه الطريقة تعني استراتيجية تحديد كل المناطق الموجودة في مصر ضمن عمليات البحث والتنقيب عن الثروة المعدنية.

وأشار إلى أن عمليات البحث عن الثروات المعدنية بمصر لا تتعدى اليوم حاجز 11 في المئة من مساحة البلاد، فيما أن 89 في المئة تعتبر أرضا بكرا لم تستغل في التنقيب ولم يتم مسحها.

وتسهل خطوة السيسي الأخيرة عمليات تأمين المناطق وترفع الجاهزية الأمنية أيضا، ما يزيد عدد البعثات الجيولوجية للبحث والتنقيب عن المعادن.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن مساهمة قطاع المناجم والمحاجر في تمويل الموازنة العامة للبلاد تعد زهيدة جدا حتى اليوم، وهي أقل من واحد في المئة.

ونتيجة لعدة ظروف مرتبطة بسياسات الحكومات المتعاقبة، تعتبر مصر من أقل دول العالم في عوائد هذا القطاع، ما دفع رئيس البلاد للتدخل مباشرة ومنح الثروات المعدنية قبلة الحياة مجددا.

وتستهدف الموازنة العامة للدولة خلال العام المالي الحالي، الذي بدأ في يوليو الماضي، جني عوائد من القطاع بنحو 66 مليون دولار، أي ما عادل 0.015 في المئة من الناتج المحلي للبلاد، البالغ حوالي 427.7 مليار دولار، وفق البيانات الرسمية.

وتحاول القاهرة تنشيط هذا القطاع، وأعدت قانونا جديدا للثروة المعدنية العام الماضي، وصدرت لائحته التنفيذية في يناير الماضي، للتغلب على معوقات الاستثمار، وترتب عليه طرح أول مزايدة للبحث عن الذهب والمعادن المصاحبة في 15 مارس الماضي.

البحث عن مكامن الرواسب المعدنية المكتنزة

وتضم المزايدة نحو 320 قطاعا للاستكشاف على مساحة حوالي 56 ألف كيلومتر مربع في الصحراء الشرقية القريبة من البحر الأحمر.

وطُرحت هذه المزايدة بنظام الإتاوة والضرائب وفقا لأحكام قانون الثروة المعدنية الجديد، وهذا النظام الاستثماري معمول به دوليا، وتفضله معظم الشركات العالمية لأنه يساعدها على تحقيق أرباح أكبر ويحفزها على الاستمرار في عمليات الإنتاج.

وأعلنت مجموعة فوربس مانهاتن الكندية مشاركتها في المزايدة الدولية للبحث والاستكشاف عن الذهب والمعادن المصاحبة في مصر.

جمال القليوبي

عمليات البحث عن الثروات المعدنية لا تتعدى 11 في المئة

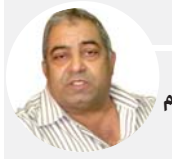

عبدالعال حسن

نحتاج إلى زيادة أعداد الجيولوجيين وتدريبهم على الاستكشاف

وتمتلك هذه المجموعة 14 شركة متخصصة في الذهب والنحاس والحديد ومعادن الطاقة والفوسفات والبوتاسيوم، تنتشر في رقعة جغرافية كبيرة حول العالم.

وقد وفرت مانهاتن ما يقرب من عشرة مليارات دولار للاستثمار في الاستكشاف عن الذهب ومعادن الأساس في ثلاثين دولة مختلفة خلال آخر 12 عاما، ولديها فروع في كل من نيويورك ولندن وموسكو.

وكان من المخطط الإعلان عن الشركات الفائزة بالمزايدات في منتصف يوليو الماضي، إلا أن تداعيات مرض فايروس كورونا (كوفيد – 19) دفعت القاهرة لمد أجل المزايدة ثلاثة أشهر إضافية تنتهي في 15 سبتمبر المقبل.

وفتحت السلطات المصرية أيضا الثروة المعدنية الباب أمام تدفق الاستثمارات الصينية، وتم توقيع عقد إنشاء مشروع مجمع تصنيع حامض الفوسفوريك في هضبة أبوطرطور بمحافظة الوادي الجديد في الصحراء الغربية.

وتبلغ حجم الاستثمارات الصينية في تلك المنطقة حوالي 842 مليون دولار مع شركة فوسفات مصر وتحالف شركة هندسة البناء الصينية.

وقامت وزارة البترول والثروة المعدنية بإعداد دراسة مفصلة لتطوير قطاع التعدين وفق نهج علمي وذلك بالتعاون مع مؤسسة وود ماكنزي البريطانية المتخصصة في مجال الطاقة، كاستشاري عالمي لتحليل الوضع بالكامل ومعالجة معوقات الاستثمار في قطاع التعدين.

ومن أهم نتائج تلك الدراسة، هو أن ربط عمليات البحث والاستكشاف بأعمال الإنتاج والاستغلال تعد إجراءات طويلة تستغرق وقتا ليتسنى للمستثمر الحصول على ترخيص العمل.

واستنادا على ذلك قررت الحكومة المصرية الفصل بين النشاطين في إصدار التراخيص وفق النظم السائدة عالميا، ما أدى إلى تبسيط الإجراءات الاستثمارية وسرعة إصدار التراخيص.

وتستهدف وزارة البترول في ضوء الإصلاحات التي نفذتها في قطاع التعدين جذب استثمارات أجنبية مباشرة بنحو 375 مليون دولار خلال عامين، ومن ثم العمل على زيادتها بحلول عام 2030 من 700 مليون دولار إلى مليار دولار.

وتستحوذ الاستثمارات الأسترالية على النسبة الأكبر في قطاع التعدين المصري في الوقت الحاضر، إلى جانب بعض الاستثمارات الكندية والإنجليزية والصينية.

وتعمل في مصر حاليا شركتان في مجال الذهب وهما السكري لمناجم الذهب والتي بدأت باستثمارات أسترالية عبر الشركة الفرعونية لمناجم الذهب، وهي مشتركة بين وزارة البترول وهيئة الثروة المعدنية وشركة سنتامين التي يمتلكها رجل الأعمال المصري يوسف الراجحي.

أما الشركة الثانية، فهي حمش مصر لمناجم الذهب، وهي شركة مساهمة مصرية مناصفة بين الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية وشركة ماتز هولديغنز القبرصية، فضلا عن أتون ريسورسز الكندية، والتي تقدمت بطلب للحصول على أول رخصة للتنقيب عن الذهب في مصر.

ويؤكد عبدالعال حسن نائب رئيس الهيئة العامة للثروة المعدنية الأسبق، أن إعداد رؤية استراتيجية شاملة لإعادة استكشاف الثروة المعدنية في مصر، يتطلب تحديد الهدف الرئيسي من ورائها، سواء كان الحصول على الخام فقط أو تصنيعه وتصديره.

وقال لـ"العرب" إن "من الضروري زيادة أعداد وتدريب الجيولوجيين في مصر، وتعريفهم باستراتيجيات الاستشكافات الحديثة بالاعتماد على النموذج الكندي أو الأسترالي".

وأضاف "مصر تعاني نقصا شديدا في الجيولوجيين المدربين والمتخصصين في الثروة المعدنية، بسبب عدم تطوير المناهج التعليمية في الجامعات".

وتكافح القاهرة منذ فترة من أجل زيادة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي ليصل إلى نحو اثنين في المئة خلال السنوات الخمس المقبلة، رغم ما تواجهه من تحديات، حيث تمتلك إمكانيات وثروات تعدينية كبيرة إلا أنها لم تحظ بالاستغلال الأمثل.

وأوضح محمد زاهر رئيس لجنة التعدين بمجلس الأعمال المصري الكندي أن توجيهات السيسي سوف تعزز تدفق الاستثمارات لقطاع التعدين.

ولفت في تصريح لـ"العرب" إلى أن التعديلات التشريعية الأخيرة مشجعة، إلا أن تنشيط هذا القطاع يحتاج إلى دفعة من أعلى سلطة في البلاد.

وقال إن "المستثمرين الأجانب باتوا على ثقة تامة بأن القطاعات التي تحظى باهتمامات رئاسية تتسم بسرعة النمو، بعيدا عن الإجراءات البيروقراطية".

ويعد نموذج حقل ظُهر في البحر المتوسط ومشروعات شركات البحث في الغاز في المياه العميقة نموذجا فريدا أمام جميع المستثمرين.

الانهيار المتسارع لقيمة العملة يعقّد مهمة الحكومة السودانية

يرجح محللون سودانيون أن يعقد تراجع العملة المحلية إلى مستويات "تاريخية" في السوق السوداء حسابات الحكومة الانتقالية الساعية إلى تعديل بوصلة الاقتصاد المشلول، والتي تتهم جهات تعمل لصالح النظام السابق تسعى إلى تخريبه لإحداث البلبلة داخل الأوساط الشعبية.

الخرطوم - يواصل الجنيه السوداني رحلة انحداره السريع أمام العملات الأجنبية ولاسيما الدولار، الذي بلغ سعره في السوق الموازية الأحد 183 جنيها، فيما يبلغ سعره الرسمي في البنك المركزي عند 55 جنيها.

وتؤكد وزارة المالية عدم وجود سبب اقتصادي أساسي لانخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية، ولكنها اتهمت عناصر من نظام الرئيس المعزول عمر حسن البشير بالعمل على تخريب الاقتصاد.

وقالت الوزارة في بيان الخميس الماضي، إنه "لم يطرأ أي تغيير جوهري على المؤثرات الحقيقية على سعر الصرف في السوق الموازي في اليومين الماضيين، يجعل قيمة الدولار تزداد بهذه الطريقة غير المبررة".

وتتهم الحكومة الانتقالية عناصر من النظام السابق بضخ كميات كبيرة من العملة المحلية بعضها مُزور، لشراء الدولار والذهب بأسعار أعلى، بغرض "تخريب" الاقتصاد.

وتنفي وزارة المالية معلومات عن شراء الحكومة كميات كبيرة من النقد الأجنبي من السوق السوداء لتغطية استيراد السلع الأساسية، وقالت إنه "لا صحة لما يُشاع حول شراء الدولة للدولار من السوق الموازي لتغطية احتياجات الدولة من السلع الاستراتيجية".

ويحذر اقتصاديون سودانيون من تداعيات هبوط الجنيه السوداني في بلد يواجه خللا جوهريا في نظامه الاقتصادي.

ونسبت وكالة شينخوا الصينية إلى الخبير المصرفي ونائب المدير العام لبنك البلد السوداني عبدالله نورالدين قوله إن "هذا التراجع المستمر لسعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية يشكل انهيارا اقتصاديا".

وأضاف "لا تمتلك الحكومة الانتقالية أي حلول في الوقت الراهن، ومن وجهة نظري أن آفاق الحل تتمثل في التركيز على زيادة الإنتاج وتعظيم الصادرات النقدية لتوفير النقد الأجنبي".

وأرجع أستاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة بجامعة النيلين البروفيسور كمال أحمد يوسف أسباب عدم استقرار سعر الصرف إلى ضعف الإنتاج وغياب الدعم الخارجي بسبب استمرار تواجد اسم السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وقال إن "هذه أزمة مستفحلة تستوجب التحرك باتجاهات عديدة على المستويين الداخلي والخارجي".

وتابع "لابد من التوصل إلى اتفاق سلام ينهي الحرب ويوفر الموارد التي تستهلكها، كما لابد من الانفتاح خارجيا لاستقطاب الدعم والتمويل والاستثمار".

ورأى يوسف أن عدة عوامل تؤثر على الوضع الاقتصادي وهي التضخم، وضعف الإنتاج والصادرات، وانفلات الكتلة النقدية، والعامل النفسي، وحالة عدم الثقة من قطاع الأعمال والمستهلكين والمستثمرين.

ويحمل المحلل الاقتصادي زهير البكري الحكومة مسؤولية تدهور العملة. وقال إن "الحكومة بشراء النقد الأجنبي ولاسيما الدولار من السوق الموازية لتغطية الاحتياجات الأساسية كالدقيق والوقود".

وأضاف "لا تتعامل الحكومة بشكل مباشر مع تجار السوق الموازية ولكن البنك المركزي يكلف شركات لتشتري له الدولار، وهو يقوم بطباعة النقود".

ورفضت الحكومة في وقت سابق مقترحا تقدم به اقتصاديون لتغيير العملة الوطنية لقطع الطريق أمام من يسعون لتخريب الاقتصاد.

وقالت إن "معظم الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي، مما يسهل تخزينها وتصريفها في أعمال تخريب في وقت لاحق".

واعترف رئيس الوزراء عبدالله حمدوك بانفلات أسعار السلع الأساسية نتيجة تردي الوضع الاقتصادي.

وقال للإذاعة الرسمية الجمعة الماضي "نعم فلتت الأسعار من أيدينا، وقد قمنا بعدد من المبادرات لدعم الأسر ومنها دعم مادي يصل إلى 3000 جنيه شهريا للأسرة الواحدة، ولكي لا يعتمد شعبنا على الدعم المالي بادرنا بدعم المنتجين".

> **183**
> جنيها سعر صرف الدولار في السوق السوداء، بينما يبلغ سعره الرسمي 55 جنيها

واتهم حمدوك جهات لم يسمها بتخريب الاقتصاد، وقال إن "هنالك جهات تشتري الذهب بأكثر من 10 في المئة من سعره الأساسي، وهذا عمل تخريبي منظم".

وأدى الانخفاض المستمر لسعر الجنيه إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية والضرورية مما ضاعف من معاناة المواطنين.

وتكشف جولات يقوم بها مراسلون صحافيون في السوق المركزي جنوب العاصمة الخرطوم عن ارتفاع كبير في أسعار اللحوم إذ تخطى سعر كيلوغرام من الدجاج 400 جنيه (7.2 دولار بالسعر الرسمي)، فيما بلغ سعر كيلوغرام الضأن 900 جنيه (16.4 دولار بالسعر الرسمي).

ومنذ انفصال جنوب السودان في العام 2011، يواجه السودان أزمة اقتصادية خانقة بعد أن فقد ثلثي إنتاجه النفطي. وفي العام 2012 أقرت الخرطوم خمس حزم لرفع الدعم عن المحروقات ودقيق الخبز، ما أدى إلى سلسلة من الاحتجاجات كان أعنفها في سبتمبر 2013، وأدت إلى مقتل 200 محتج.

وازدادت الأزمة الاقتصادية استفحالا في العام 2018، وأدت إلى اندلاع ثورة شعبية في ديسمبر من العام ذاته، أسفرت في 11 أبريل 2019 عن الإطاحة بنظام البشير.

وسجل معدل التضخم بالبلاد 143.78 في المئة لشهر يوليو الماضي، بارتفاع 7.42 في المئة بمقارنة سنوية، في يونيو سجل 136.36 في المئة.

وعزا الجهاز المركزي للإحصاء بالسودان في تقريره الشهري، ارتفاع التضخم لارتفاع أسعار بعض مكونات مجموعة الأغذية والمشروبات كالخبز والحبوب والزيوت والدهون واللحوم والبقوليات.

إحلال التوازن مسألة صعبة

القاهرة توسع الاقتراض من السوق المحلية

القاهرة - وسعت الحكومة المصرية برامج الاقتراض من السوق المحلية في محاولة للتأقلم مع تراجع الإيرادات بسبب أزمة الوباء وسد العجز المتوقع في موازنة العام الحالي.

وأعلن البنك المركزي الأحد طرح أذون خزانة جديدة بقيمة 20.5 مليار جنيه (قرابة 128 مليون دولار)، وقال إن تلك الأذون، تمت بالتنسيق مع وزارة المالية وذلك بهدف سد عجز الموازنة.

وأوضح المركزي في بيان أن قيمة الطرح الأول بلغت 9.5 مليار جنيه لأجل استحقاق ستة أشهر، والطرح الثاني بقيمة 11 مليار جنيه لأجل استحقاق عام.

وتستدين الحكومة من خلال صكوك وأذون الخزانة على آجال زمنية مختلفة، وتعتبر البنوك الحكومية أكبر المشترين لها.

وكانت وزارة المالية قد قالت إنها تعتمد على تنويع مصادر التمويل بين أدوات الدين، والأسواق المحلية والخارجية.

وأشارت إلى أنه مع بدء انخفاض أسعار الفائدة محليا، يمكن التوسع في أدوات تمويلية طويلة الأجل من السوق المحلية.

وبحسب الموازنة، تستهدف الحكومة إصدار أذون خزانة خلال العام المالي الجاري بنحو 409.6 مليار جنيه، وإصدار سندات بقيمة 101.6 مليار جنيه.

وأظهرت بيانات رسمية تم الكشف عنها نهاية الشهر الماضي أن موازنة مصر حققت مؤشرات إيجابية لأول مرة في عدة سنوات، وهو ما يرجع بشكل مباشر إلى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته الحكومة المصرية في نوفمبر 2016.

ويقول محللون إن مصر تعد من الدول الناشئة القليلة التي استطاعت تخفيض نسبة المديونية للناتج المحلي خلال العام المالي الماضي.

وأشارت البيانات إلى أن نسبة الدين العام بلغت 86.1 في المئة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بنهاية السنة المالية الماضية قياسا بنحو 90.4 في المئة بمقارنة سنوية.

وهذا الأمر يعكس الجهد المبذول خلال السنوات السابقة في هذا الإطار، وكذلك نجاح الحكومة في التعامل مع تداعيات جائحة كورونا بشكل متوازن وسليم.